



سيدي الرئيس،

تود المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، بدعم من مؤسسة السلام، لفت انتباه المجلس إلى مخاوف حول فشل حكومة البحرين في التعامل مع آليات الأمم المتحدة. كما نود أيضاً أن ننتشر قلقنا إزاء فشل البحرين في دعم منظمات حقوق الإنسان المستقلة وذات المصداقية وآليات الشكاوى محلية.

فشلت البحرين في السماح لأي من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بدخول البلاد منذ عام 2006. والإلغاء المتكرر لزيارات المقرر الخاص المعني بالتعذيب يدل على عدم التزام واضح إزاء معالجة مشكلة التعذيب الخطيرة والمستمرة في البحرين.

كما فشلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشئت في 2008، في أن تكون هيئة ذات مصداقية للدفاع عن حقوق الإنسان. ولا زالت تفتقر لاعتماد مفوضية حقوق الإنسان بسبب فشلها في تحقيق الاستقلالية بحسب مبادئ باريس. وقد تجلت عدم الاستقلالية في يوليو الماضي عندما أثنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على سلسلة من التوصيات من قبل المجلس الوطني التي قوبلت طبيعتها القمعية بقلق بالغ من قبل مكتب المفوض السامي.

أنشئ مكتب الأمانة العامة للتظلمات بناءً على توصية اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق عام 2011. ومع ذلك، فقد فشل المكتب في إظهار نفسه كجهة مجدية لتقديم الشكاوى. فقد فشل المكتب في التحقيق في انتهاكات متعددة من قبل قوات الأمن، أو الطعن في العملية القضائية بالتابي أدى إلى دعم الإفلات من العقاب.

الأكثر إثارة للقلق هي التقارير التي تلقيناها للأعمال الانتقامية ضد البحرينيين الذين سعوا للانصاف بتقديمهم تقارير عن حالات انتهاكات حقوق الإنسان للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب الأمانة العامة للتظلمات. مثل هذه الحالات تقوض بشدة ادعاءات الحكومة بالتزامها الصادق بالمساءلة والإصلاح.

ستخضع البحرين للاستعراض الدوري الشامل لمنتصف المدة هذا العام. والغالبية العظمى من التوصيات التي قبلتها البحرين في عام 2012 فشلت في تحقيق أي تقدم ملموس نحو تنفيذها، في حين التوصيات الأخرى شهدت تدهوراً ملحوظاً. ندعو حكومة البحرين لتأخذ على محمل الجد التزاماتها تجاه المفوضية، والإجراءات الخاصة والتوصيات الواسعة النطاق التي تعهدت مراراً وتكراراً بتنفيذها ولكن حتى الآن فشلت في القيام بذلك.

شكراً لكم.